التخطيط البيئي في الجزائر
- دراسة حالة الجزائر-

الأستاذة بن يمينة خيرة
الأستاذ يعقوب محمد

- **الملخص:**

إن تأمين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية يتطلب نشر الثقافة البيئية والحماية المستمرة للبيئة، من خلال مختلف ما تتضمنه التشريعات البيئية، وعن طريق الرقابة الاحتياطية ضد الأخطار البيئية على ضوء وجهات النظر الإيكولوجية والاجتماعية، كل هذا يعتبر اليوم وعلى المستويين الوطني والعالمي إجراء أساسيا لضمان مستقبل أمن من المشاكل البيئية، هذا ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إدراك ونشر وتطبيق البعد الميكرو محاسبي (الجزئي) للتنمية المستدامة، أي الإدارة البيئية، والتي ترتكز على الشروط البيئية التي تفرضها التنمية المستدامة على المؤسسات والمصانع وبصفة عامة على الوحدات الإنتاجية الجزئية ومدى استجابتها للمعايير الدولية التي تفرضها المنظمات والمؤسسات الدولية. ونذكر في هذا الاتجاه وعلى سبيل المثال شهادة الإيزو 14000، والتي تمنح كرمز أو رخصة تجارية جديدة تراعي خصوصيات الإنتاج النظيف من المخلفات السلبية على البيئة، كما أن مهمة الإدارة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة البيئة المتواجدة أصلا، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، وذلك عن طريق تقويم الأثر البيئي للمؤسسات والأنشطة المختلفة والذي يعتبر بمثابة دراسة بيئية تسبق المشاريع المزمع إنشاؤها، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث، وذلك عن طريق التعرف على الآثار السلبية والإيجابية للمشروع والعمل على تنظيم الآثار الإيجابية وتخفيف الآثار السلبية أو تجنبها وهذا هو أساس التنمية المستدامة.

و عليه فإننا في موضوعنا سوف نعالج واقع التخطيط البيئي في الجزائر، أي ما مدى وجود الإدارة البيئية في الالتزام بوضع شروط بيئية للمحافظة على البيئة؟.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التخطيط البيئي، السياسات، تنفيذ المخططات والبرامج البيئية، ...

- الملخص باللغة الفرنسية:

Assurer les fondements naturels de la vie humaine grâce à la législation environnementale, et la protection continue de l'environnement qui se représente dans le contrôle réservé contre les dangers environnementaux, en tenant compte les différents point de vue de l'éco-social est aujourd'hui considéré au niveau national et international essentiel pour assurer un futur sécurisé des problèmes d'environnement, et cela peut être réalisé par la conscience et la diffusion et l'application de la dimension micro de la comptabilité (partielle) pour le développement durable, c'est-à-dire la gestion de l'environnement qui se base sur des conditions environnementales imposées par le développement continu aux entreprises, aux usines, et en général les unités productives partielles et leur réactivité aux normes internationales imposées par les institutions et l'organisation internationale, on peut citer dans ce sens par exemple, certification **ISO 14000,** qui donne un symbole ou une nouvelle licence commerciale qui suit une production spécifiée loin des déchets négatifs, en effet, la tâche de la gestion de l'environnement ne se limite pas seulement dans le traitement de l'environnement qui existe déjà, mais plutôt que celui de la demande pour éviter ces problèmes et réduire les risques environnementaux et cela se fait en corrigeant l'impact environnemental des institutions et les diverses activités considérées comme étude de l'environnement qui précède la réalisation des projets, en plus elle cherche à trouver et élaborer les procédures nécessaires et efficaces pour protéger la santé humaine et sa vie de toutes les formes de pollution, grâce à l'identification des effets positifs et négatifs du projet, ainsi que l'insistance sur l'organisation des conséquences positives et atténuer les impacts négatifs ou les éviter. Cela est à la base d'un développement durable.

- خطة البحث:

1- التعريف بالتخطيط البيئي.
2- الأهمية الاقتصادية للتخطيط البيئي.
3- أهم التحديات البيئية التي تواجه التخطيط البيئي.
4- استراتيجيات تنفيذ التخطيط البيئي.
5- سياسات التخطيط البيئي.
6- واقع البيئة في الجزائر.
7- التخطيط البيئي في الجزائر.

مقدمة:

يعدّ موضوع البيئة والتنمية من أبرز المواضيع التي تشغل اهتمام الدول في الوقت الحاضر، حيث فرض نفسه على جدول الأعمال العالمي وأصبح موضوعا رئيسيا للعلاقات الدولية، فقد أدى النمو الاقتصادي العالمي عبر العقود الماضية إلى تفاقم المشاكل البيئية العالمية بشكل مستمر على نحو يهدد مصير الأجيال الحاضرة والقادمة، وأدرك الكثير من دول العالم، بما في ذلك البلدان النامية، الصلة الوثيقة التي تربط بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية وضرورة التوفيق بينهما من أجل ضمان مستقبل كوكب الأرض، وظهر الاهتمام بهذه القضية بشكل جدّيّ على الصعيد العالمي في مطلع السبعينات تحت راية منظمة الأمم المتحدة، في مؤتمر استوكهولم سنة1972 ، في محاولة ترمي إلى تحقيق الانسجام والتكامل بين البيئة والتنمية من كل الجوانب بعد أن أدركت الدول المشاركة خلال هذا المؤتمر بأن البيئة هي المنطلق الحقيقي للتنمية الاقتصادية، سواء في الدول المتقدمة أو في البلدان النامية، ولكن يجب أن ننوّه إلى أنّ أسباب المشكلات البيئية تتباين في العالمين. ففي البلدان المتقدمة ترجع عموما إلى التصنيع والتنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للبلدان النامية فيكمن سببها في غياب الوعي البيئي الذي لا يصاحبه نمو اقتصادي في جلّ الحالات تقريبا.

كما أنّ الجزائر لم تخرج عما أصاب معظم الدول النامية من أضرار بالغة ألحقت بالبيئة جراء سياسة التنمية الاقتصادية المكثفة ولم يطرح أمر الموازنة بين البيئة والتنمية كاختيار سياسي إلا بعد أخذ فكرة حماية البيئة بعدا دوليا، لكن هذا لم يمنع المشرّع الجزائري من الاهتمام بالعلاقة الثنائية بين البيئة والتنمية، زيادة على هذا تمّ وضع الأطر والقواعد التي تسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، كمخططات التوجيه العمراني ومخططات شغل الأراضي ودراسة مدى تأثير البيئة وحماية المعالم السياحية...الخ.

وعلى هذا الأساس فإنّ الجزائر تبذل العديد من الجهود في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال مختلف المخططات البيئية التي جاء بها الاقتصاد الجزائري.

1- **تعريف التخطيط البيئي:**

- يُعرف التخطيط البيئي بأنه مفهوم ومنهج جديد يقوّم خطط التنمية من منظور بيئي، أو بمعنى آخر هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية، وهو التخطيط الذي يهتم بالقدرات أو الحمولة البيئية، بحيث لا تتعدى

مشروعات التنمية وطموحاتها الحد البيئي الحرج، وهو الحد الذي يجب أن نتوقف عنده ولا نتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروعات خطط التنمية.[1]

- التخطيط البيئي هو التخطيط الذي ينتج من خلال عملياته خططاً مدمجة بالبعد البيئي، أي لاينتج فقط الخطط البيئية التي تهدف مباشرة إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وإنما الأنواع الأخرى من الخطط التي تأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار.[2] ومن ثمّ فإن التخطيط البيئي قد يشمل مشروعات ذات صبغة بيئية خالصة مثل (مشروع إعادة تأهيل نهر ملوث، مشروع حماية حيوانات معرّضة للانقراض، مشروع إنشاء محطة رصد بيئي)، كما قد يشمل مشروعات تنموية بيئية مثل (مشروعات السياحة البيئية، مشروع إعادة تدوير المخلفات)، وأيضاً قد يشمل مشروعات تنموية خالصة مثل (مشروع إنشاء مصنع إسمنت)، إلا أنّ مثل هذا المشروع يدخل في إطار التخطيط البيئي عندما يتم دراسة تقييم الأثر البيئي له وإعادة تصميمه بالشكل الذي يخفّض آثاره على البيئة إلى درجة الصفر أو إلى أقل ما يمكن من الدرجات المسموحة.

2- الأهمية الاقتصادية للتخطيط البيئي:

1- إن التخطيط البيئي من خلال معالجته للمشكلات البيئية وتقويمه لمختلف المشروعات وجعلها لا تنتج آثاراً بيئية غير سليمة، يؤدي في نهاية الأمر إلى خلق بيئة صحية آمنة، يعيش فيها أفراد أصحاء بعيدون عن ضغوطات المشكلات البيئية، وبالتالي فإنّ هؤلاء الأفراد يكونون أكثر قدرة على العمل والإنتاج، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي، كما أنه يقلل من النفقات المصروفة على العلاج الصحي.

2- إن تطبيق المبادئ التي تقوم عليها عمليات التخطيط البيئي من شأنها أن تدفع إلى تحقيق توفير اقتصادي، فمثلاً لتحقيق مبدأ الوقاية خير من العلاج، يستلزم إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة، بحيث يتمّ التعرف على الأضرار البيئية التي قد ينتج عنها وذلك لتفاديها مسبقا، وبالتالي يتم تفادي النفقات المالية التي كانت ستتطلب لمواجهة تلك الأضرار، كما أن مبدأ الاعتماد على الذات يساعد على تحقيق تنمية اقتصادية، فهو يدفع نحو الاعتماد على الخبرات والتقنيات المحلية بدلاً من صرف أموال طائلة في استيراد الخبرات والتقنيات الأجنبية، وكذلك بالنسبة لمبدأ العودة إلى الطبيعة، الذي يدفع إلى الاعتماد على الحلول الطبيعية المنخفضة التكاليف.[3]

3- التخطيط البيئي يؤدّي إلى وقف استنزاف الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، وفي ذلك مما لاشك فيه منافع اقتصادية كبيرة.

4- التخطيط البيئي يهتم بكفاءة استخدام الطاقة وتقليل المفقود منها، بما يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية، كما أن الاهتمام بالبحث عن مصادر بديلة متجددة للطاقة يؤدّي إلى خلق فرص اقتصادية.

5- يضم التخطيط البيئي في طياته مشروعات تحقق أرباحاً اقتصادية، وخير مثال على ذلك مشروعات الاستفادة من المخلفات وإعادة تدويرها، [4] فبدل التخلص من المخلفات والتكبد في سبيل ذلك نفقات مالية وآثار بيئية سلبية، فإنه يتم التعامل مع المخلفات كمورد اقتصادي يتم من خلال إعادة تدويرها إنتاج العديد من المنتجات.

3-أهم التحديات البيئية التي تواجه التخطيط البيئي:

لقد قام اتحاد المنظمات الدولية ببروكسل بإعداد قائمة تجمع كل المشاكل البيئية السائدة خلال عقد التسعينات، وتبين أن مجموعها فاق العشرة آلاف مشكلة بيئية وسنعرض أبرزها:

1- **تغير المناخ العالمي**: يبقى من أبرز المشاكل البيئية الحالية، نتج عن زيادة تركيز الغازات في الغلاف الجوي ليصاحبه ارتفاع في درجة حرارة الأرض، ويعود ذلك للأنشطة الصناعية وما تستعمله من مواد مدمرة للبيئة، وتتوقع أغلبية الهيئة العلمية العالمية زيادة مقلقة لدرجة الحرارة من 1,4 درجة مئوية سنة 1990 إلى 5.8 درجة مئوية بحلول 2010م، وارتفاع مستوى البحر مابين 9سم و88سم بحلول سنة 2010م وستؤدي هذه العوامل إلى عواقب وخيمة باقتصاديات الدول ونقص في إنتاج الأغذية ومشاكل صحية.

2- **الانخفاض المتسارع للثروة الغابية:** [5] وهذا يمثل مشكلة أخرى يواجهها المجتمع العالمي نتيجة تزايد الحاجات السكانية والتوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء والإفراط في استغلال الأخشاب بالإضافة إلى حرائق الغابات المسجلة خصوصا في المناطق المدارية.

3ـ **ترقق طبقة الأوزون** التي تمثل الدرع الواقي للإنسان من الأشعة فوق البنفسجية وذلك نتيجة تراكم بعض المواد الكيماوية الناتجة عن الصناعات الثقيلة.

4- **الأخطار الكيماوية**: إن انتشار استعمال المواد الكيماوية المختلفة والتعرض إلى المبيدات والمعادن الثقيلة والجزئيات الكيميائية الصغيرة ومختلف المواد الأخرى تشكل تهديدا متزايدا على البيئة، وما زالت عدة مواد سامة تستعمل في عدة مناطق في العالم رغم الوعي بخطورتها، ويبقى تأثير بعض المواد الأخرى مجهولا، ولا بدّ من الإشارة إلى مشكلة نقل النفايات السامة من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب دون تحديد أي معايير للقيام بذلك، رغم وعي هذه الدول بكل الأخطار التي تشكلها هذه العملية على المستقبل.

5_**الأراضي الفلاحية والمشاكل الغذائية**:لا يؤخذ مشكل تدهور حالة الأراضي الفلاحية محمل الجد إلا في المناطق التي لا يسدّ فيها المنتج الفلاحي حاجات السكان، فالضغط الذي يتعرض له سكان هذه المناطق يجعلهم يتصرفون تجاه الأرض بطريقة غير ملائمة مما يزيد من تدهورها ومن تفاقم ظاهرة الفقر، ففي إفريقيا أتلفت 500 مليون هكتار من الأراضي منذ سنة 1950، وإذا استمر تدهور الأراضي بهذه الوتيرة سيتقلص الإنتاج الفلاحي إلى النصف، والجدير بالتذكير أن بلدان إفريقيا وجنوب شرق آسيا هي البلدان الأكثر تضررا، إذ منذ سنة 2000 نجد أن 64 دولة تعاني من وضعية حرجة في هذا المجال، لا تستطيع 38 منها حتى سدّ حاجات نصف سكانها.

4-إستراتيجيات تنفيذ التخطيط البيئي:

يهتم عدد كبير من الدراسات المعنية بالبيئة حول سبل تنفيذ عملية التخطيط البيئي وكيفية إعداد خطة شاملة لذلك بتقييم دقيق واختيار أنسب الإستراتيجيات لتنفيذ أهداف التخطيط وحماية البيئة ومن أهم الإستراتيجيات نذكر:

1- **إستراتيجيات تقوم على الكشف**: ونعني بها تقييم الأثر البيئي للبرامج التنموية الكبرى، وهو ينصّ على إجراء فحص منتظم للمشاريع بهدف تقديم معلومات بيئية للحكومات حول الآثار المترتبة على المشروع ولمعرفة الإجراءات الممكنة للوصول إلى أدنى حد ممكن من المشاكل البيئية المتوقعة.

2- **إستراتيجيات تقوم على زيادة التنسيق بين الحكومات**: وكثيرا ما تكون مصحوبة بالمشاركة الشعبية في صنع القرار، بالإضافة إلى التعاون مع الوكالات الدولية التي تسعى للحفاظ على البيئة.

3- **إستراتيجيات المكافحة أو المعاقبة**: وكان هذا النهج العمود الفقري للتخطيط البيئي حيث تقيد الحكومة قطاع النشاط الخاص كوضع نظام أساسي للحد من تلوث الهواء من خلال تحديد مستوى الانبعاثات المسموح بها وتطبيق العقوبات لمن ينتهك هذا النظام وتتخذ العقوبات أشكالا مختلفة مثل عرقلة وصول المنتج إلى السوق أو فرض ضرائب خضراء وفي بعض الأحيان تصل إلى حظر النشاط لما يلحقه من أضرار.

4- **إستراتيجيات الحوافز**: وتمثل بعدا اقتصاديا للتخطيط البيئي من خلال تنظيم حوافز اقتصادية تهدف للحفاظ على البيئة على الصعيدين الوطني والعالمي، وتكون في شكل منح أو قروض ميسرة أو تخفيضات ضريبية، والهدف العام لهذه الحوافز هو تشجيع الأنشطة المفيدة بيئيا والتقليل من الأنشطة التي لا تحترم النظام البيئي.

5- سياسات التخطيط البيئى:

أولا:السياسات الاقتصادية: والهدف منها هو إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي لمواجهة المشاكل البيئية أولا وبعدها محاولة الوصول إلى التنمية المستدامة ،[6] ومن السياسات المقترحة في هذا المجال ما يلي:

- زيادة اتساع قاعدة اتخاذ القرار والسماح للجمهور بالمشاركة.
- إدماج البعد البيئى في خطط التنمية.
- خلق سياسات تنموية متوازنة إقليميا ، بمعنى تأكيد أهمية التنمية الزراعية في البلدان التي تتوفر لديها الموارد الطبيعية اللازمة للزراعة والتركيز على التنمية الصناعية بهدف تطويرالاقتصاد.
- تحقيق التوازن بين تنمية المجتمعات الحضرية والريفية.
- الاستخدام المتوازن للموارد وخاصة الغير متجددة منها.
- مراعاة حفظ التنوع الايكولوجي باعتماد سياسات تتعامل مع المشاكل البيئية الطويلة الأجل.[7]
- فرض رسوم تلوث ومن ثم استخدام مثل هذه الرسوم في حلّ المشاكل الناتجة عن التلوث من جهة ولتشجيع الحد من التلوث من جهة أخرى،
- الحد من إنتاج النفايات بحيث لا يتعدى قدرة تحمّل البيئة على استيعابها وزيادة فعالية استخدام الموارد وزيادة الموارد المتجددة لتعوّض عن الموارد الناضبة.
- تخفيض دعم إنتاج المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية وتشجيع استخدام الأسمدة العضوية.
- تحسين وسائل النقل العام وشبكات الطرق للحد من التلوث الناجم عن السيارات.

ثانيا: تشريع قوانين بيئية: لا يمكن لتشريع القوانين البيئية أن يكون الأسلوب الأمثل للحد من التلوث إن لم يكن مدعوما بمبادرات اقتصادية وتكنولوجية، لذا يفترض بالتشريعات البيئية أن تضع معايير لبعض الأنشطة (مثل الحد من التلوث لكل من الهواء والماء والتربة)، وأن تنظم بعض النشاطات الاقتصادية، وتشمل التشريعات البيئية مجموعة من المواضيع، مثل تخطيط استخدام الأرض[8] وتقييم أثار المشاريع على الوضع البيئى المحيط وسن تشريعات ضريبية على منتجي الملوثات، ولابد من وجود جهاز فعال يحرص على تنفيذ هذه التشريعات.

6- واقع البيئة في الجزائر:

تزخر الجزائر بموارد طبيعية عديدة بداية من مساحتها الشاسعة والتي تخبّئ في باطنها مزيجا مختلفا من كل الثروات، سواء الذهب الأسود أو الذهب الأصفر، إضافة إلى المناظر الطبيعية

المتواجدة عبر مختلف ربوعها، دون أن ننسى الساحل الجزائري وشواطئه الذي يمتد على طول 1200 كم.

إلا أن واقع البيئة في الجزائر لم يرتقى بعد الى المستوى المنشود، فالبيئة في الجزائر تعانى من تدهور واستغلال لا عقلانى للموارد وتلوث غطى كل ما هو جميل، وللمواطن كل الفضل في ذلك طبعا وخصوصا في المجتمع الحضري، لنقص الوعى بمخاطر هذا الوضع البيئى الذي يعد من أبرز أسباب هذا التدهور.[9]

وتحتل بذلك المرتبة الثانية من حيث الكلفة السنوية للتدهور البيئي في المنطقة العربية بـ 9.3 مليار دولار، فيما تقدر القيمة الإجمالية للتدهور هذا عربيا 67.3 مليار دولار أمريكي حسب دراسة أعدّها البنك العالمي بالتعاون مع برنامج المساعدة البيئية التقنية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتوضح الدراسة التي وزّعت بمناسبة انعقاد الدورة ال18 لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة أن هذه الكلفة السنوية تعادل 4 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي العربي، غير أن هذه الأرقام تعدّ أرقاما تقديرية كون الدراسة لم تستكمل بعد ولم تشمل لحد الآن سوى ستة بلدان عربية هي: الجزائر وتونس والمغرب ومصر وسوريا ولبنان، وقد بلغت الكلفة السنوية للتدهور البيئي في هذه الدول مجتمعة 35 مليار دولار[10].

وقد اهتمت الدراسة بستة أنواع من المشاكل البيئية هي تلوث الهواء داخل المسكن وخارجه، النقص في قدرة الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي تدهور الأراضي تدهور المنطقة الساحلية والإرث الطبيعي، إدارة النفايات وانبعاث ثاني أكسيد الكربون.

و نذكر منها:[11]

أ- تلوث الهواء: عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي الذي ولد تلوثا هوائيا يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة، وترجع التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية أساسا لحركة المرور، مصادر منزلية، تدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية أو صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق، ولا شك أن الأفراد يختلفون في استجابتهم لملوثات الهواء، فالأطفال خاصة أكثر حساسية لامتصاص أجسامهم للملوثات بسرعة وكذا كبار السن والمرضى بأمراض مزمنة.

ب- النفايات: إن أغلب النفايات حتى المسموح بها من طرف البلدية هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية البيئة، خاصة المنزلية منها، فهي تشكّل مصدرا لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السامة والمشوهة لجمال المناظر، فالجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة

0.5كغ من النفايات الحضرية وتزيد هذه النسبة إلى 1.2كغ في كبريات المدن، بالإضافة إلى نتائج سلوكات المواطن غير المحسوبة في تأزيم هذه الوضعية فنجد أن تسيير النفايات في الجزائر يتميز بنقائص هامة كانعدام فرز النفايات في عين مصدرها، انعدام المزابل الخاضعة للمراقبة، نقص في إعلام وتحسيس المستهلك.

ج-التلوث النفطي: ويعتبر من أكثر أنواع التلوث شيوعا وأشدها خطرا على البيئة بوجه عام وعلى الحياة المائية بوجه خاص [12]، فهو يلوث المياه والهواء والتربة في نفس الوقت بتبخر الهيدروكربونات النفطية من صهاريج البترول والغاز الطبيعي لتصعد الى الجو ومن ثم تسقط مع الأمطار، لذلك تحاول سوناطراك وضع دراسات حول كيفية المعالجة الكيماوية لأوحال البترول عوض طمرها، وهذا تحقيقا لمبدأ حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

أما فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية في الجزائر فيمكن القول إنها أصل كل ما يحدث من تلوث، كون أن كل المشاريع الصناعية تقريبا تنجز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة، وبدون أدنى اعتبار للمحيط الاجتماعي، حيث يفضل أصحاب هذه المشاريع المواقع السهلة التهيئة، مما جعل الصناعة تبتلع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.

7- واقع التخطيط البيئي في الجزائر:

جاء التحول في إقحام البيئة ضمن المخططات الاقتصادية، بناء على نص الميثاق المغاربي للبيئة الذي تم اعتماده في نوا قشط سنة1992 ، والذي نصّ على إدراج المحافظة على البيئة ضمن التخطيط الوطني، وبذلك تعتبر هذه الدعوة من قبل دول المغرب العربي بادرة لتغيير ذهنيات المخططين المغربيين ومن بينهم المخطط الجزائري،وتبعا لذلك ظهرت الإشارات الأولى لحماية البيئة ضمن الأنشطة المصرح بأولويتها في معالجة وتصفية النفايات الصلبة والموانع السائلة والغازية، وترميم المواقع التاريخية والأثرية والأملاك الثقافية المصنفة.

وعليه سمح هذا التصنيف لبعض الأنشطة البيئية المصرح بأولويتها بتطبيق الإجراءات التحفيزية والتشجيعية كتقديم تسهيلات مالية في شكل قروض، أو إعانات مالية، أو إعفاء من الضرائب، أو التخفيض منها. [13]

واستكمالا لهذا التحول الجذري استحدث المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة لدعم التخطيط الاقتصادي البيئي، إلا أ نه لم يُحدث تغييرا محسوسا على أرض الواقع، وظل بعد ذلك جهازا صوريا ولم يساهم في إحراز أي تقدم في مجال التخطيط والتنمية المستدامة لصعوبة تقدير بعض التأثيرات السلبية على البيئة، مثل خسائر التنوع البيولوجي، والافتقار إلى معطيات موثوق بها، ولم يسمح الغياب الفاحش للمعطيات والبيانات البيئية بتقدير دقيق

للتكاليف البيئية، وعليه وفي غياب تقديرات حقيقية فإن كل عمليات التوقع والتنبؤ التي يتم إدراجها ضمن المخططات التنموية لا تكون إلا تقريبية واحتمالية [14].

وأدّى غياب معطيات كافية ومستفيضة حول حالة البيئة في الجزائر وعدم وجود تقويم اقتصادي للتدهور البيئي والعناصر الطبيعية، إلى استحالة إيجاد مخططات اقتصادية تحقق التنمية المستدامة.

واستجابة للتحولات العميقة التي تشهدها السياسة البيئية في الجزائر، باشر المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة عملية التقييم الاقتصادي للتدهور البيئي والعناصر الطبيعية ليتم اقتراح إطار إستراتيجي يقوم على إدراج أعمال ذات أولوية كبرى على الأمدين القصير والمتوسط ضمن المخططات الاقتصادية بداية من مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004.[15]

ويمكن اعتبار المخطط البيئي كل مخطط يتناول عنصرا واحدا على الأقل من العناصر البيئية، ولكن المشكلة تكمن في كيفية التعرف على المخططات البيئية، نظرا لوجود عدة مصطلحات للتعبير عن المخطط البيئي، كاستعمال مصطلح المخطط الوطني لتهيئة الإقليم [16]، والمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، ومخططات التهيئة والتعمير، ومخططات المياه، واستعمال مصطلح الميثاق عند الإشارة لميثاق السهوب والميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة وغيرها، لقد أدى تعدد المصطلحات التي تعبّر عن التخطيط البيئي إلى عدم فعالية تطبيق المعيار الشكلي في التعرف على المخططات البيئية، لذلك يحسن بنا تطبيق المعيار الموضوعي، إذ يرى الفقه أن تطبيق المعيار الموضوعي يستدعي البحث في طبيعة الموضوع المنظم والذي ينبغي أن يندرج ضمن تعريف البيئة أو أحد عناصرها، وكذا من خلال توفّر الطابع التشاوري في إعداده والذي يؤدي إلى تحليل الأوضاع الحالية والمستقبلية للعنصر البيئي [17]، لأجل ذلك سنعمد إلى تطبيق المعيار الموضوعي في الكشف عن فعالية المخططات الاقتصادية، والمخططات القطاعية والمخططات الشمولية فيما يلي:

أ- التخطيط البيئي القطاعي:

لقد اقتصر التخطيط البيئي في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية على التخطيط البيئي القطاعي فقط، وشمل قطاعات المياه، تسير النفايات وقطاع التهيئة العمرانية.

1- **التخطيط المتعلق بقطاع المياه**: يتناول التخطيط القطاعي المتعلق بالمياه المخطط الوطني لتهيئة الموارد المائية، والأحواض الهيدروغرافية كأداة جهوية لتسيير وحماية الموارد المائية، ويهدف تخطيط تعبئة الموارد المائية واستعمالها إلى تلبية طلب الماء وإلى توازن التنمية الجهوية

والقطاعية، وذلك برفع كميات الموارد المائية وحماية نوعيتها وترشيد استعمالها بالتوافق مع البيئة والموارد الطبيعية الأخرى.[18]

كما تدعم المخطط الوطني لتهيئة الموارد المائية بالمخطط التوجيهي للمياه، وقد أصدرت الحكومة في هذا الشأن المرسوم التنفيذي رقم 10- 01 المؤرخ في 4 جانفي 2010يتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية، حيث يشجع تثمين المورد المائي والاقتصاد فيه واستعماله العقلاني وتطوير الموارد المائية غير التقليدية كتحلية مياه البحر واستعمالها.[19]

2- **المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة**: أحال قانون 01- 19 المتعلق بالنفايات على التنظيم لبيان كيفية إعداد مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصة [20]، لذلك أوكلت مهمة إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة للجنة يرأسها الوزير المكلف بالبيئة أو ممثله، وتتألف من ممثلين عن الوزارة المكلفة بالدفاع الوطني والجماعات المحلية، وكل من وزارة التجارة، الطاقة، الصحة، المالية، الموارد المائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعة التقليدية، التعمير، الصناعة.[21] وتعد تقريرا سنويا يتعلق بتنفيذ المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة[22] بيئيا يوافق على المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة بمرسوم تنفيذي، ويعد لمدة عشر10سنوات ويخضع للمراجعة كلما اقتضت الضرورة ذلك، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالبيئة أو بأغلبية أعضاء اللجنة [23].

3- مدى مواكبة التخطيط العمراني للمهام البيئية: عرف التخطيط المركزي المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة تأخرا شديدا نظرا للوضعية المزرية التي مرّت بها الجزائر، وتم الاهتمام به في ظل الإصلاحات العميقة التي شهدها موضوع حماية البيئة، والنص على استحداث المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[24] الذي يقوم على توجيهات أساسية تتمثل في الاستغلال العقلاني للمساحات والمحافظة على الموارد الطبيعية.

ويهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى ما يلي:

-إرساء المبادئ التي تحكم تموقع البني التحتية الكبرى للنقل والتجهيزات الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.

- تعبئة الموارد المائية وتوزيعها وتحويلها، وتنمية برامج الاستصلاح الزراعي والري.

- مخططات تهيئة المدينة الجديدة (يحدد المرسوم التنفيذي رقم 11- 76 المؤرخ في 16 جانفي 2011شروط وكيفيات وضع مخطط تهيئة المدينة الجديدة وإعداده واعتماده)

ولضمان تحقيق الأهداف المسطرة في المخطط الوطني تم تدعيمه مؤسسيا باستحداث المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وتنظيميا من خلال نصه على ضرورة إيجاد

كل القواعد اللازمة لتأمين تطبيقه، وإجرائيا على إخضاع الاستثمارات أو التجهيزات أو المنشآت التي لم تنص عليها أدوات تهيئة الإقليم إلى دراسة التأثير على تهيئة الإقليم بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[25]

ب- التخطيط البيئي الشمولي:

يسمى التخطيط البيئي الشمولي المركزي أو التخطيط البيئي المتخصص، ظهر كتخطيط تكميلي للتخطيط البيئي القطاعي لتدارك نقائصه المتمثلة في قصور هذا الأخير على حماية البيئة بالشكل اللازم، وعمل على إرساء كل من التخطيط المحلي والتخطيط الجهوي.

1- أهم المخططات البيئية المركزية أو الشمولية:

لم يطبق نظام التخطيط البيئي المركزي في الجزائر إلا حديثا، رغم المطالبة المبكرة باعتماد تخطيط بيئي مستقل خلال الندوة الوطنية التحضيرية للمشاركة في ندوة ستوكهولم 1972، والانشغالات الواضحة التي تضمنها الميثاق الوطني لسنة 1976، والمتمثلة في إلزام السلطات العامة بتبني المحافظة على البيئة والقضاء على المضار وحفظ الصحة العامة في إطار التخطيط الوطني [26]، وبعد تفاقم مظاهر التلوث وظهور مفهوم حماية البيئة بشكل واسع فتم اعتماد أول مخطط وطني من خلال المخطط الوطني للأعمال البيئية1996، وتلاه المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة جوان2001 .

أولا :المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة 1996:[*](PNAE)

نظرا لمؤشرات التدهور البيئي الخطير الذي عرفته الجزائر، اعتمدت السلطات العامة على المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة [27]سنة1996 الذي تضمن جملة من الأهداف والتوجيهات تتعلق بالتعرف على المشاكل البيئية الأساسية والكشف عنها، وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التلوث، واعتماد نظام الأولوية لمعالجتها، وترتيبا على هذه التوجيهات شرع في استكمال البناء المؤسسي المحلي لحماية البيئة، بإحداث متفشيات البيئة على مستوى كل ولاية، وتم تعزيز سلطاتها الإدارية.

يمكننا ذكر بعض الإحصائيات التالية:

ظهرت أولى الجهود الميدانية لمفتشي البيئة عن طريق تدخلاتهم المتكاملة في الميدان، إذ تم إحصاء جملة من العمليات الميدانية التي قام بها سلك التفتيش للبيئة وتوزعت حسب إحصائيات مديرية البيئة كالآتي (تم إصدار 1342 أعذار – وتم إصدار 270 قرار إيقاف المنشآت الملوثة

[*] - -PNAE: Plan National d'Actions pour l'Environnement.

عن العمل وتم تسجيل 13 متابعة قضائية وتم تحرير 65 محضر متعلق بالقضاء على المواد الخطرة[28].

كذلك السلطات القضائية[29] ولغرض تنفيذ توجيهات المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة، حدد البرنامج الوطني للنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين[30]، عرفت المرحلة الأولى بمرحلة "الحصيلة والتشخيص" والتي انطلقت سنة1997 ، وتم إنجاز تقرير التشخيص المتعلق بها، وتكفل بهذه العملية مجموعة من الخبراء، وغطت مجموعة من الموضوعات، منها تطوير الجانب المؤسسي والقانوني للبيئة، وموضوع الصحة والبيئة، وموضوع التلوث بالتدفقات السائلة والنفايات، وموضوع التلوث الجوي والأضرار السمعية، وموضوع حالة الموارد المائية، وموضوع تدهور التربة، والغابات والسهوب والتصحر والتنوع البيولوجي، وتسيير المناطق الساحلية، وموضوع التراث الأثري والتاريخي.

وعرفت المرحلة الثانية" بتحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة"، والتي انتهت في السداسي

الثاني من سنة1999 ، وتم إنجازها باللجوء إلى الخبرة الدولية، وانتهت بتقرير حول حالة البيئة سنة1998 ، والذي أصبح موضوع تحديث كل سنة.

وبعد الانتهاء من مرحلة التشخيص والدراسة وتحديد الأولويات، تم اعتماد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة سنة2001 ، لإدخال السياسة الوطنية للبيئة في مرحلتها النشطة.

ثانيا: المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة 2001[*](PNAE-DD):

تم التحضير لإعداد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة بعد عرض التقرير الوطني حول حالة البيئة ومستقبلها لسنة2000 ، واعتمد من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 12 أوت سنة2001 ، ونظرا لما كشف عنه التقرير من تدهور خطير للبيئة وضرورة القيام باتخاذ تدابير استعجاليه لوقف هذا التدهور البيئي الخطير[31]، التزمت الحكومة بإعداد إستراتيجية وطنية للبيئة ومخطط وطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وتخصيص استثمارات بيئية هامة في إطار المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، وبغرض متابعة تحضير هذا المخطط نصّبت وحدة تنفيذية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وتأسست لجنة وطنية لمتابعة المشروع[32]، وفتح نقاش وطني موسع حول البيئة على

* - PNAE-DD: Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable.

مستوى البلديات والولايات، وشمل كل الشركاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعموم المواطنين، ولأجل معالجة المشاكل البيئية وفق المنهج التدرجي استند المخطط الوطني للإعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة على الآليات الاقتصادية لحماية البيئة مثل التحفيزات المالية، والدعم والإعانات، وتأهيل السياسة الضريبية لحماية البيئة من خلال اعتماد مبدأ الملوث الدافع، وبذلك يكون التخطيط البيئي قد ضم الآليات الاقتصادية لحماية البيئة التي تعد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة [33]، والتي يعتبرها الفقه بأنها إرادة جديدة لإخضاع الاقتصاد لمبادئ قانونية ذات صبغة إيكولوجية [34].

ولتجسيد السياسة الوطنية للبيئة استحدث المخطط الوطني للبيئة أسلوبا جديدا لحماية البيئة من خلال إشراك الجماعات المحلية في تنفيذ التوجيهات التي تضمنها ودعم التنسيق المحلي.

ثالثا: المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة 2005:

يعتبر هذا المخطط الوطني امتدادا لسابقه ويندرج ضمن البرنامج الخماسي للإنعاش الاقتصادي 2005- 2009 واستفاد خلاله قطاع البيئة من 36.5 مليار دينار جزائري، أزيد من 50 بالمائة منه خصص لتسيير النفايات من خلال البرنامج الوطني لتسير النفايات الصلبة المنزلية والبرنامج الوطني لتسيير النفايات الخاصة، وشهد تطبيق المخطط الأول والثاني في إطار التنمية المستدامة، استحداث مؤسسات بيئية جديدة وأسندت لأخرى صلاحيات فعلية للنشاط مثل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث لتحصيل الجباية البيئية واستثمارها. وقد أتاح هذان المخططان:

- بتزويد البلديات ب 908 مخطط توجيهي لتسيير النفايات المنزلية والملحقة.
- إنشاء مؤسسات ولائية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري لتسيير النفايات.
- الدراسة والشروع في انجاز 3 حظائر طبيعية ودراسة تهيئة 10 مناطق رطبة.

و مكن تطبيق المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة الخطيرة والمخصص لنمو صناعي نوعي من تقليص تدفق النفايات بنسبة 10 بالمائة سنويا وذلك بفضل التأهيل البيئي ل 250 مركب ومؤسسة صناعية وتكوين 2000 مندوب بيئي.

وفي أيطار حماية نوعية الهواء مكن البرنامج الوطني للقضاء على المواد المفقرة لطبقة الأوزون بتزويد 156 مؤسسة ب 349 جهاز تحويل واسترجاع عبر كامل التراب الوطني [35].

2_ التخطيط والتنسيق البيئي المحلي:

نتيجة لعدم قدرة النظامين السابقين ونقصد التخطيط القطاعي والتخطيط الشمولي على تحقيق الأهداف البيئية المحددة بصورة كاملة، أعيد التفكير في التخطيط البيئي المحلي بالشكل الذي يسمح باستيعاب اهتمامات حماية البيئة الجهوية والمحلية، ليتم ادراج آليات متنوعة للتخطيط البيئي المحلي، ومن بينها: [36]

أولا :الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة :

اعتمد لأول مرة الميثاق البلدي من أجل البيئة والتنمية المستدامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي2001- 2004 وجاء ضمن أهدافه تحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من أجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة، وانتهاج سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستديمة على مستوى البلديات.

- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة، وبالدور الفعال للبلديات لقربها من المواطن،

وبضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة،وإشراك جميع الفاعلين، من إدارات وجمعيات ومؤسسات وأفراد، في المحافظة على البيئة،والالتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال القادمة،والعزم على الحد أو التقليل من الانبعاثات الملوثة، والاقتصاد في الطاقة، واستعمال التكنولوجيات النظيفة، وحماية الموارد، وتطوير الفضاءات الطبيعية، كالمساحات الخضراء والغابات الموجودة داخل النسيج العمراني.

و اشتمل المخطط المحلي للعمل البيئي، والذي يعد أرضية عمل تبني عليه الجماعات المحلية سياستها في المحافظة على البيئة، جملة من المحاور تضمنت ما يلي: [37]

- ضرورة إيجاد تسير مستديم للموارد البيولوجية والطبيعية، واعتماد نظام التخطيط والتسيير المحلي المبني على احترام تجانس الخصوصيات الطبيعية لمختلف العناصر الطبيعية.

- إحداث تعاون بين البلديات لمواجهة التدهور البيئي، وتهيئة المناطق الصناعية،

- حماية الأراضي الفلاحية،

- تهيئة المدن، والتسيير المحكم للنفايات، وتسيير المخاطر الكبرى،

-استشارة المواطنين وإشراكهم في مراحل صنع القرار البيئي،

- تطوير قدرات البلدية للتكفل بالمشاكل البيئية،

-القيام بالتقييم الدوري لحماية البيئة، وإنشاء الوظائف الخضراء.

أما في القانون المقارن تعتبر المواثيق المحلية وسيلة للجماعات المحلية للحصول على دعم مالي، ومن خلال هذا الدعم المالي للأعمال التي تبرمجها الجماعات المحلية، تحاول الدولة أن تخلق نوعا من الارتباط بين المنتخبين المحليين والهيئات المركزية [38].

واستكمالا للتخطيط البيئي المحلي أوصى الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة بإحداث مخطط محلي للبيئة.

ثانيا :التخطيط البيئي المطي :أجندة 21 المطية 2001-2004 [39].

نتيجة للعجز الكبير للتدخل المحلي في مجال حماية البيئة، والاهتمام المتزايد بموضوع حماية البيئة، اقتنع المخطط الجزائري بأهمية تغيير منهج التدخل المحلي لتسيير وحماية البيئة بإدخال عنصر التنبؤ والتصور في العمل البيئي المحلي، من خلال المخطط المحلي للعمل البيئي2001- 2004 أجندة21 .

تهدف أجندة 21 المحلية إلى تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستديمة للبلدية على نحو ما أقره المجتمع الدولي في يونيو 1992 في ريو ديجانير وكما حثت على إثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي بتوسيع الاستشارة والمشاركة والمشاورة مع كل الشركاء والفاعلين وممثلي المجتمع المدني، وتبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا تخطيط بيئي متجانس وبرامج مشتركة لمكافحة التلوث أو للمحافظة على العناصر البيئية [40]، وذلك بإحداث أدوات وآليات للتعاون فيما بينها من أجل تسيير البيئة تسييرا فعالا وغير مكلف [41].وتضمن مخطط التسيير المحلي لحماية البيئة:

-ضمان التسيير المستديم للموارد الطبيعية والبيولوجية،

-تهيئة المناطق الصناعية، ومناطق التوسع السياحي، والمناطق المحمية، والمواقع الأثرية والثقافية والتاريخية وتسييرها،

-ترقية المدينة وإطار الحياة داخل التجمعات العمرانية،

-تسيير النفايات، ومكافحة تلوث الأوساط المستقبلة؛ من مياه وهواء وتربة،

-المحافظة على الأراضي الفلاحية.

الخاتمة:

إن الوضع البيئي الراهن في الجزائر والذي يتسم بالتدهور والتردي، يتطلب اهتماما أوسع لمتطلبات حماية البيئة،و تقوم هذه الحماية على أهداف ومبادئ تنقسم إلى مبادئ وقائية وأخرى تدخليه، ينص عليها قانون حماية البيئة في أيطار التنمية المستدامة الذي تدعم بعدة

قوانين ونصص تنظيمية تهدف جميعا إلى الحد من التدهور البيئي والذي أصبح من أولويات السلطات العامة، يعني ذلك إن حماية البيئة لم تعد تعني الأفراد والجماعات فقط بل أصبحت من الصلاحيات والمهام الواجبة على الإدارة، آو ما يعرف بالحماية الإدارية للبيئة.

وأهم ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة هو أن من اجل ضمان انطلاقة فعالة ودائمة للتنمية المستدامة لابد من الدولة أن تخصص مبادرات وحوافز من اجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلد، كتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية وتنمية المؤسسات الصغيرة وتدعيم إعادة الانطلاق للنشاط الفلاحي والصيد وكل نشاط إنتاجي محلي وتحسين مستويات التعليم والمعيشة للسكان، وفي هذا السياق قررت الحكومة طلاق برامج لدعم الإنعاش بغية تهيئة الأرضية الملائمة، مع التركيز على الجانب البيئي في محاولة ترمي إلى الحفاظ على البيئة بدمج هذا الأخير في مختلف المخططات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يمكن اقتراح مجوعة من التوصيات والتي تتمثل في:

- الاهتمام والسعي على أن يتم إدراج التنمية المستديمة ضمن مخصصات تدريس علم الاقتصاد والجانب البيئي في النشاط الاقتصادي، وعدم الاكتفاء فقط بمسألة تعظيم

الأرباح وإشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة.

- الاهتمام أكثر بالبيئة للحد من تدهورها والعمل على حماية الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

- ضرورة التأكيد والحرص على ترابط حماية البيئة مع التنمية المستدامة.
- تشجيع استخدام وتطوير التكنولوجيا النظيفة والعمل على نقلها للدول النامية.

-يجب توسيع مجال الشراكة في حماية البيئة من مؤسسات عامة وخاصة إلى الأشخاص والجمعيات التي تمارس نشاطها في مجال حماية البيئة

- ضرورة استفادة الجزائر من تجارب بعض الدول في مجال التنمية

- **قائمة المصادر والمراجع المعتمدة**

[1] - عادل عبد الرشيد عبد الرزاق نقلا عن شبكة الانترنت www.araburban.org.

[2] - نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة(نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO14000، الطبعة الأولى، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2007.ص189.

[3] - راتب السعود، الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.ص 53.

[4] - نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[5] - زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، الطبعة الأولى، مطبعة ناس بعابدين، القاهرة، 2005، ص 187.

[6] - خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 23.

[7] - محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 2002 .ص 56.

[8] -محمد غنايم، مرجع سبق ذكره.ص 21.

[9] - أحمد ملحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح , بن عكنون , الجزائر، 2000.ص 72.

[10] - لطفي فليسي, التدهور البيئي يكلف الجزائر 9.3 مليار دولار سنويا, نقلا عن الموقع.

[11] - سهام بلقرمي تجربة الجزائر في حماية البيئة, مجلة العلوم الإنسانية العدد 29 ' جويلية 2006.ص 12.

[12] - خالد مصطفى قاسم ,مرجع سبق ذكره، ص 135.

[13] - أحمد ملحة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[14] - فرحات حدة ؛إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ؛ مجلة الباحث. العدد 07 للموسم 2009- 2010، الجزائر، ص18.

[15] - دليلة بركان، بوتفليقة رجل التحدي والسلام، دار المكتبة المصرية للنشر، الجزائر، 2004 ، ص 19.

[16] - قانون 10- 20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2002، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.ج.ر.عدد 77- 2001.

[17]- Yves Jegouzo,les plans de protection et de gestion de l'environnement ,AJDA, septembre,1994,p 609.

[18]- المادة 125 مكرر من أمر 96- 13 المعدل والمتمم للقانون 83- 17 المتعلق بالمياه. الجريدة الرسمية.عدد 37/1996.و الملغى بموجب القانون 05- 12 المتعلق بالمياه والمؤرخ في 04 غشت 2005.الجريدة الرسمية عدد 60/2005.

[19] - يحيى وناس , الآليات القانونية لحماية البيئة , رسالة دكتوراه في القانون العام , جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان , الجزائر، 2007 ص.42

[20] - المادة 14 من قانون 01- 19 المتعلق بتسيير النفايات وإزالتها ومراقبتها.

[21] - كما تظم اللجنة ممثلا عن المنظمات المهنية المرتبط نشاطها بتثمين النفايات وإزالتها وممثلا عن المؤسسات العمومية التي تعمل في ميدان تسيير النفايات وممثلا عن الجمعيات الوطنية لحماية البيئة، ويمكن للجنة أن تستعين بكل خبير أو شخصية مختصة في ميدان تسيير النفايات لمساعدتها في أشغالها.المادة 02 من المرسوم التنفيذي 03- 477 المؤرخ في 09 ديسمبر 2003، يحدد كيفيات وإجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشر ه ومراجعته.

[22] - المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 03- 477 السابق.

[23] - المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 03- 477 السابق

[24] - والذي تتولى الدولة إعداده،وتتم المصادقة عليه بواسطة التشريع لمدة 20سنة، المواد 19- 20 من قانون 01- 20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.ج.ر.عدد 2001/77.

[25] - يحيى وناس. مرجع سبق ذكره، ص46.

[26]-Mohamed kahloula,environnement et droit de l'homme en Algérie, SADIC, actes du troisième congrès annuel du 2-5 avril 1991,p 27-28. -

[27]- revue de collectivité local ,n 23 1997,publication périodique en Algérie.op.cit. P87.

[28] - مجلة الجزائر البيئية، مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة للبيئة، عدد 02- 1999.ص 5.

[29] - المرسوم رقم 98- 276 المؤرخ في 12 ديسمبر والمتضمن تأهيل مفتشي البيئة لتمثيل الإدارة أمام العدالة، الجريدة الرسمية عدد 1998/68.

[30] - مجلة الجزائر البيئية، مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة عدد 2- 1999 ص 07.

[31] - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2000، عدد هذا التقرير عوامل العطوبية البيئية أو الهشاشة البيئية وحددها في ما يلي: الاستعدادات الطبيعية للإقليم، الثقل المفرط للسكان، الأنشطة البشرية، انتشار الفقر وأثره على البيئة.

[32] - تتألف هذه اللجنة من ممثلي أقسام ودوائر وزارية لها مسؤوليات بيئية بدرجات مختلفة، ووكالات ومؤسسات بيئية ومؤسسات ومكاتب دراسية، وجامعات ومراكز بحوث وجمعيات ايكولوجية.

[33] - لم يكرس مفهوم التنمية المستدامة ضمن قانون 83- 03 المتعلق بحماية البيئة، واقره المشرع من خلال سلسلة من القوانين ومن بينها قانون 01- 10 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وقانون 03- 10 المتعلق بحماية البيئة في أيطار التنمية المستدامة وقانون الساحل وقانون المناطق الجبلية وقانون التنمية السياحية.

[34] -Gertrude Pieratti,droit ,economie,écologie,et développement durable: des relations nécessairement complémentaires mais inévitablement ambigües, RJE ,3/2000, 423.

[35] -و.ا.ج رئيس الجمهورية يترأس اجتماعا تقييميا لقطاع تهيئة الاقيم والبيئة، جريدة المساء، 13 سبتمبر 2010.

[36] - محمد لموسخ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 6 بدون ذكر السنة الجزائر، ص 153.

[37] - يحيى وناسي مرجع سبق ذكره ,ص53.

[38] -Ptrick le louarn,les chartes de l’environnement entre décentralisation et déconcentration ,conception et mise en œuvre d’une politique publique de l’état.RJE.1-1995.p 28.

[39] - محمد لموسخ مرجع سبق ذكره ص 154.

[40] - وذلك من اجل القضاء على نظام التقطيع الإداري التقليدي في توزيع المهام والصلاحيات المتعلقة بحماية البيئة والتي لا تتماشى مع خصوصية موضوع حماية البيئة، التي لا تعرف أوساطها الطبيعية حدودا جغرافية محلية.

[41] - الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة 2001- 2004.